اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 14

30 مارس—5 أبريل

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

وزارة المالية تدرس مشروعاً لإنشاء شركة إتحادية للمعلومات الائتمانية

بدأت وزارة المالية، بناءً على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، ومن منطلق الدور الذي تقوم به وزارة المالية من اجل تعزيز مبادئ الشفافية ورسم السياسات المالية، بدراسة إنشاء شركة إتحادية للمعلومات الائتمانية والتي ستشكل مركزاً لخدمات المعلومات الائتمانية على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة. سوف تقوم الشركة الاتحادية بتقديم خدمات وحلول شاملة تتعلق بالمعلومات الائتمانية، كما ستوفر التقارير والبيانات وتقييم الائتمان مما يساعد عملائها في إتخاذ القرارات المناسبة لناحية عمليات الاقراض. ستعمل الشركة الحكومية للمعلومات الائتمانية بقدرات عالية على تجميع وتوثيق المعلومات الائتمانية من مختلف الجهات الحكومية والبنوك والشركات المالية والمؤسسات والافراد في دولة الامارات العربية المتحدة، ودراستها ومعالجتها بشكل دقيق وطريقة تضمن أقصى قدر من الحماية والسلامة وتوفرها في تقارير وقواعد بيانات واضحة ودقيقة مما يساعد في تقييم قدرات السداد لدى الدائنين .

تعليق

يعكس إنشاء الشركة الاتحادية للمعلومات الائتمانية تأثيراً جيداً على الاقتصاد الكلي لدولة الامارات العربية المتحدة، حيث انها ستمكن السلطات والجهات المشرفة من الحصول على رؤية دقيقة حول واقع الاقراض على صعيد الافراد والمؤسسات واتخاذ القرارات والسياسات المالية المناسبة من اجل تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة. كما ستساهم الشركة في دعم خطط المتعاملين للدخول الى اسواق جديدة، وذلك من خلال تحسين طريقة تقييم المخاطر التى قد تنتج عن عمليات الاقراض لانشاء اعمال جديدة واعطاء صورة افضل عن الواقع والاداء المالي للقطاع . كما ستساهم شركة المعلومات الائتمانية في تفادي المخاطر، واستخدام أفضل التقنيات الآمنة والمعايير العالمية التي تمكن الشركة من بناء قاعدة بيانات مالية شاملة تعمل على صعيد دولة الامارات العربية المتحدة، وتشكل مرجعاً موثوقاً لكافة الجهات والشركات والافراد وتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

المصدر: **البيان**

الدولار يرتفع لاعلى مستوى له منذ سبعة اشهر امام الين في اسيا

ارتفع الدولار الى اعلى مستوى له امام الين منذ اكثر من سبعة اشهر في بداية التعاملات الاسيوية يوم الاثنين مواصلا ارتفاعه بعد ان اشارت بيانات متفائلة بوجه عام عن الوظائف الى ان الانتعاش الاقتصادي الامريكي يقف على ارض صلبة. وصعد الدولار الى مستوى مرتفع امام الين بلغ 94.78 ين على منصة التعاملات الالكترونية/اي بي اس/في بداية التعاملات الاسيوية وهو اعلى مستوى له منذ اواخر اغسطس اب 2009 قبل تسجيله 94.56 ين دون تغيير تقريبا عن مستواه في تعاملات منتصف النهار في نيويورك يوم الجمعة. واستقر اليورو امام الدولار عندى مستوى 1.3493 دولار مقابل 1.3476 دولار في تعاملات منتصف النهار في الولايات المتحدة يوم الجمعة عندما هبط بنسبة 0.7 في المئة تقريبا. واستقر اليورو امام الين عند مستوى 127.65 ين بعد وصوله الى مستوى مرتفع بلغ 127.93 ين في وقت سابق على منصة/اي بي اس/ وهو اعلى مستوى له منذ 26 يناير.

المصدر: **رويترز**

الدولية

صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو العالمي في 2010
صفحة 03 ◄

معدل البطالة في اليابان يستقر عند 4.9 %
صفحة 03 ◄

الاقليمية

ارتفاع الاحتياطي النقدي للاردن الى 10.98 مليار دولار في فبراير
صفحة 04 ◄

ليبيا تهدف إلى خصخصة نصف اقتصادها في عشر سنوات
صفحة 05◄

المحلية

الإمارات تعالج 4 قضايا إغراق من الهند وأمريكا
صفحة 06 ◄

المصارف تطالب بتعديل مستويات السيولة لتعزيز الإقراض
صفحة 07◄

المقال اليومي : الاغراق
صفحة 08 ◄

المركزي الصيني يتوقع ارتفاعا للدولار ويحذر من فقاعات عالمية في الأصول

قال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) انه يتوقع أن ينتعش الدولار هذا العام لكنه رفع من مخاوف حدوث فقاعات الأصول والتضخم في أنحاء العالم. وفي تقرير مطول عن أسواق المال العالمية حذر البنك المركزي من أن قروض البنوك المتعثرة الضخمة والخفية في الغرب قد تعرض الاقتصاد العالمي للخطر. ومن المرجح أن ينتعش الدولار هذا العام اذا رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي)أسعار الفائدة قبل اقتصادات رئيسية أخرى واستمرت مشاكل الديون السيادية في منطقة اليورو لكن عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية الضخم في الولايات المتحدة قد يحدان من مكاسبه. وقال البنك المركزي "لذلك حتى اذا كان هناك انتعاش للدولار فلن يكون انتعاشا قويا للغاية". وأضاف ان السياسات النقدية الفضفاضة بشكل كبير التي تشمل سياسات التيسير الكمي التي تبنتها بنوك مركزية رئيسية ضخت سيولة ضخمة في أسواق المال العالمية. وقال البنك المركزي "حالما يتحول الاقتصاد الحقيقي نحو الافضل ستزيد السيولة الضخمة التي اصدرت من الضغوط التضخمية". واضاف "انها لمهمة صعبة التي تواجهها البنوك المركزية في العالم لتجنب تكون فقاعات الاصول والتضخم". والقى البنك المركزي الضوء ايضا على مخاطر تخفيض التصنيفات الائتمانية السيادية في بعض الاقتصادات الرئيسية وبينها الولايات المتحدة وبريطانيا. وعلى صعيد الطاقة والسلع الاساسية توقع البنك المركزي تحقيق زيادة متواضعة في أسعار النفط الخام اذ أن الانتعاش الاقتصادي العالمي هش بينما هناك مجال محدود لزيادة أسعار الذهب. وقال البنك المركزي "ما زالت هناك عوامل تدفع أسعار الذهب صعودا في 2010 لكن المستويات القياسية المرتفعة الجديدة في أسعار الذهب ستضعف الطلب".

تعليق

التركيز الأمريكي على «المشكلة الصينية» يزداد حدة في الوقت الراهن. فمن جوجل إلى الرنمينبي، يتم توجيه اللوم إلى الصين باعتبارها السبب في كل المشاكل التي تتعرض لها الولايات المتحدة. إن السبب في كل هذه المشاكل هو العجز التجاري الذي هو تجسيد واضح لفقدان رئيسي للإنتاج، والمنافسة الأجنبية. وفي ظل ما يقال عن أن الصين وتلاعبها بالعملة يساهمان بما نسبته 39 في المائة من العجز التجاري الأمريكي في 2008/2009، فإن واشنطن تقول إن العمال الأمريكيين يمكنهم الاستفادة فقط إذا أصبحت متشددة تجاه بكين. ومهما تبدو هذه الحجة برّاقة، فإنها قائمة على سوء الوضع الاقتصادي. فقد عانت الولايات المتحدة في 2008/2009 من عجز تجاري مع أكثر من 90 بلداً. وهذا يعني أن لديها عجزاً تجارياً متعدد الجوانب . سيكون من الأفضل بكثير للولايات المتحدة إذا ما واجهت سبب تعرضها لعجز تجاري شامل ومتعدد الأطراف. إن مشكلة أمريكا الرئيسية هي الادخار وليس الصين. ففي عام 2009 تراجع أوسع مقياس للادخار المحلي الأمريكي، وهو المعدل الصافي للادخار الوطني، إلى نسبة قياسية متدنية بلغت 2.5 في المائة من الدخل. ويعني ذلك أن على الولايات المتحدة استيراد فائض المدخرات من الخارج لتمويل نموها المستقبلي، ومواجهة عجوزات جارية وتجارية، لاجتذاب رأس المال الأجنبي. وهكذا فإن اقتصاداً يشهد ادخاراً ضعيفاً، لا مناص له من اختلالات تجارية متعددة الجوانب.

المصدر: **رويترز**

براون يقول إن الاتفاق على فرض ضريبة على البنوك وشيك

ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية يوم الاثنين أن رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون قال ان الاقتصاديات الكبيرة في العالم على وشك الاتفاق على فرض ضريبة عالمية على البنوك للمساعدة في الحيلولة دون وقوع ازمة مالية اخرى. وقالت الصحيفة إن براون قلل من اهمية توقعات بابرام اتفاق خلال الاجتماع المقبل لمجموعة العشرين في يونيو حزيران ولكنه قال انه يريد ان يعزز اتفاق ابرم في قمة مجموعة العشرين في سول في نوفمبر تشرين الثاني الى جانب قواعد رأس المال البنوك في مواجهة اي ازمة في المستقبل. وقال براون إن الطريق ممهد لفرض "ضريبة مسؤولية عالمية." واضاف ان بريطانيا وفرنسا والمانيا متفقة الان بشكل كبير على الحاجة الى فرض ضريبة وانه يأمل بانضمام الولايات المتحدة الى ذلك. واردف قائلا ان"بريطانيا وفرنسا والمانيا تحدثت بشان ما يمكن ان نفعله معا. واتفقنا على الحاجة الى اساس مشترك. "العلاقة بين البنوك والمجتمع لابد وان تتغير." وذكرت الصحيفة ان براون امتنع عن توضيح حجم الضريبة التي قد يتم جمعها من البنوك البريطانية ولكنه ضرب امثلة لذلك بالمبلغ الذي تتصوره المانيا لبنوكها وهو 1.2 مليار يورو (1.6 مليار دولار) والعشرة مليارات دولار التي تعتزم الولايات المتحدة فرضها كضريبة. وقالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل في الاسبوع الماضي بعد اجتماعها مع براون انهما اتفقا على العمل نحو التوصل الى اسلوب منسق للاتحاد الاوروبي بشأن ضريبة مصرفية ودفع دول مجموعة العشرين نحو موقف عالمي بشأن تلك القضية. ومن المتوقع ان يطرح صندوق النقد الدولي مقترحات على وزراء مالية مجموعة العشرين في واشنطن في وقت لاحق من ابريل نيسان الجاري تهدف الى جعل البنوك تساهم في عمليات الانقاذ.

المصدر: **رويترز**

رئيس صندوق النقد يقول الاقتصاد العالمي "لم يخرج من الازمة"

قال رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس ان الاقتصاد العالمي "لم يخرج من الازمة" رغم تسارع التعافي في الدول النامية والصاعدة بدرجة أكبر مما كان متوقعا. وأنه على الرغم من أن التعافي العالمي " يمضي بوتيرة أسرع من المتوقع فان الطلب الخاص لايزال أضعف من أن ينبيء بانتهاء الركود الطويل الذي تعرض له الاقتصاد العالمي." وأضاف "تلحظ عودة النمو في كل مكان تقريبا لكن أرقام النمو هذه تعود الى الدعم الحكومي في حين لايزال الطلب الخاص ضعيفا وليس بالقوة الكافية. الى أن يستطيع الطلب الخاص دعم النمو على نحو قابل للاستمرار سيكون من الصعب القول بانتهاء الازمة." كان صندوق النقد أجرى رفعا حادا لتقديراته في يناير كانون الثاني ليتنبأ بنمو الاقتصاد العالمي 3.9 بالمئة في 2010 بدلا من 3.1 بالمئة في توقعات أكتوبر الماضي على أن يتحسن ايقاع النمو الى 4.3 بالمئة العام القادم. وقال ستراوس كان "التعافي يأتي أسرع من المتوقع. لكننا لم نخرج من الازمة وينبغي أن نتوخى الحذر." وتتحسن توقعات التعافي باطراد منذ العام الماضي وذلك بالتزامن مع انتعاش قوي في أسواق الاسهم. لكن معظم تعافي الاقتصاد الامريكي من أعنف تباطوء له منذ الثلاثينيات انما يعود الى التحفيز الحكومي وعزوف الشركات عن خفض المخزونات بقوة. ويثير هذا المخاوف من أن النمو قد يتعثر في وقت لاحق هذا العام عندما تتلاشى قوة الدفع من هذين المصدرين ولاسيما في ظل ضعف الانفاق الاستهلاكي وارتفاع البطالة.

المصدر: **رويترز**

صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو العالمي في 2010

نقلت وكالة الانباء الايطالية عن صندوق النقد الدولي قوله في أحدث مسودة تقرير بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية ان الاقتصاد العالمي قد ينمو 4.1 في المئة هذا العام وذلك بزيادة 0.2 نقطة عن التوقعات السابقة. وبحسب الوكالة وصحف ايطالية نشرت الارقام الاولية أنه من المتوقع أن يسجل اقتصاد الولايات المتحدة نموا بنسبة ثلاثة بالمئة هذا العام مقارنة مع توقعات سابقة عند 2.7 بالمئة في التقرير الذي أصدره الصندوق في يناير الماضي.وقالت صحيفة "ال سولي 24 أوري" ان من المقرر أن ينشر صندوق النقد الدولي. التقرير التالي لتوقعات الاقتصاد العالمي في 21 ابريل. ووفقا لمسودة التقرير من المتوقع أن يبلغ النمو في منطقة اليورو هذا العام 0.8 بالمئة بانخفاض 0.1 نقطة عن تقديرات يناير. ومن المتوقع أن يبلغ النمو 1.5 بالمئة في 2011 بانخفاض 0.1 نقطة أيضا. وقالت الصحيفة نقلا عن التقرير ان أوروبا "بدأت تخرج من الركود بصورة أبطأ من المناطق الاخرى" وأضافت أن ذلك يرجع الى "عوامل مختلفة تكبح جماح الانتعاش" من بينها اليونان.ووفقا للتقرير من المتوقع أن تسجل ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا نموا بنسبة 1.2 بالمئة في الناتج المحلي الاجمالي في 2010 و1.7 بالمئة في 2011 وذلك بانخفاض 0.3 نقطة و0.2 نقطة على الترتيب مقارنة بتوقعات يناير.

المصدر: **رويترز**

مستشار: الولايات المتحدة تتوقع تسارع خلق الوظائف

قال لورنس سمرز المستشار الاقتصادي للبيت الابيض يوم الاحد ان ادارة الرئيس باراك أوباما تتوقع تسارع خلق الوظائف في الولايات المتحدة وأن يوافق الكونجرس على قانون للاصلاح المالي. وسجل خلق الوظائف أسرع معدل على مدى ثلاث سنوات في مارس حيث زادت الشركات الخاصة وأصحاب الاعمال من التعيينات. وقدم ذلك علامة قوية على أن الانتعاش الاقتصادي يرتكز على أرضية أكثر صلابة. وقال سمرز وزير الخزانة السابق لبرنامج "هذا الاسبوع" في تليفزيون ايه.بي.سي ان أرقام البطالة تتذبذب من شهر لاخر لكن الخطوات التي اتخذتها الادارة لدعم الاقتصاد بدأت تؤتي ثمارها. وقال "أتوقع تقدما متواصلا في خلق الوظائف." كانت وزارة العمل الامريكية قالت ان الوظائف في القطاعات غير الزراعية ارتفعت بمقدار 162 ألفا وان معدل البطالة استقر دون تغيير عند 9.7 في المئة للشهر الثالث على التوالي. وعين أرباب العمل في القطاع الخاص عددا أكبر مما كان متوقعا. وبالاضافة الى ذلك قال سمرز انه يتوقع أن يوافق الكونجرس على قانون للاصلاح المالي يتبناه النائب الديمقراطي كريستوفر دود رئيس لجنة البنوك. وقال "انه لن يكون سهلا" مضيفا أن الادارة على ثقة بأن هناك أغلبية كافية ستؤيد القانون. ويتضمن مشروع قانون دود انشاء مجلس رقابي للاشراف على المخاطر المالية وتصفية الشركات المنهارة ومراقبة أسواق المشتقات واتخاذ خطوات أخرى لتفادى أزمة مالية جديدة. وقال سمرز في مقابلة منفصلة مع سي.ان.ان ان زيادة الصادرات هي أفضل وسيلة لخلق مزيد من الوظائف في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة مضيفا أن الممارسات التجارية في عدد من الدول يجب أن تتوافق مع تحقيق ذلك. وامتنع سمرز عن القول ما اذا كانت الولايات المتحدة ترى أن الصين تتلاعب في عملتها.

المصدر: **رويترز**

معدل البطالة في اليابان يستقر عند 4.9 %

استقر معدل البطالة في اليابان في فبراير شباط بينما تحسنت فرص العمل المتاحة مقارنة مع الشهر السابق لكن محللين يقولون ان انتعاش سوق الوظائف سيبقى بطيئا في الاشهر المقبلة. وأظهرت ارقام حكومية يوم الثلاثاء أن معدل البطالة استقر عند 4.9 بالمئة وهو نفس متوسط توقعات المحللين الاقتصاديين. ورغم زيادة في نسبة الوظائف الي طالبي العمل الا انه ما زال يوجد أقل من خمس وظائف متاحة لكل عشرة من الباحثين عن عمل. وتراجع عدد عروض الوظائف الجديدة 0.4 بالمئة في فبراير مقارنة مع الشهر السابق وبقي منخفضا 2.1 بالمئة عن مستواه قبل عام.

المصدر: **رويترز**

ارتفاع الاحتياطي النقدي للاردن الى 10.98 مليار دولار في فبراير

أظهرت بيانات البنك المركزي أن صافي الاحتياطيات الاجنبية لدى الاردن ارتفع الى 10.979 مليار دولار في نهاية فبراير من 10.904 مليار دولار في يناير. وحقق صافي الاحتياطيات الاجنبية للاردن رقما قياسيا 10.87 مليار دولار بنهاية ديسمبر كانون الاول. وبلغت احتياطيات المملكة 7.74 مليار دولار بنهاية 2008 وشهدت اتجاها تصاعديا منذ تسببت عملية شراء دين بقيمة ملياري دولار في مارس 2007 في هبوط الاحتياطيات الى 5.2 مليار دولار. ويعزو البنك الزيادة في الاحتياطي النقدي بالعملة الاجنبية أساسا الى سياسة البنك المركزي الاردني التى سمحت بفرق واسع في أسعار الفائدة لصالح الدينار مقابل الدولار مما شجع البنوك والمودعين على الاحتفاظ باموالهم بالدينار.

المصدر: **رويترز**

اقتصاد المغرب نما 7.8 % في الربع 4 عام 2009

قالت الحكومة المغربية ان اقتصاد المغرب سجل نموا نسبته 7.8 في المئة في الربع الاخير من عام 2009 اذ عزز حصاد قياسي وفير من الحبوب الطلب المحلي للمستهلكين وبدأت صناعات التصدير تنتعش من الركود العالمي. وقالت المفوضية السامية للتخطيط في بيان ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ 3.1 في المئة في الربع نفسه من العام السابق. واضاف البيان ان نمو الناتج المحلي الاجمالي غير الزراعي بلغ 4.9 في المئة صعودا من 1.4 في المئة في الثلاثة الاشهر الاخيرة من عام 2008 اذ استأنفت الصناعات التحويلية نموها وتسارعت وتيرة نمو قطاع الانشاءات. ويعتمد الاقتصاد المغربي اعتمادا كبيرا على التجارة مع منطقة اليورو التي أدى الكساد فيها العام الماضي الى تقليل انفاق المستهلكين وخفض انتاج المصانع. وقال البنك المركزي للمغرب هذا الاسبوع انه يتوقع ان ينمو الاقتصاد بنسبة ثلاثة الى اربعة في المئة هذا العام على الرغم من انخفاض دخول القطاع الزراعي بعد الحصاد القياسي للحبوب العام الماضي.

المصدر: **رويترز**

الجزائر تخسر 7 بالمائة من ناتجها المحلى بسبب تلوث البيئة

تتكبد الجزائر سنويا خسائر تقدر بـ 5 ر3 مليار دولار بسبب التلوث والسلوكيات المضرة بالمحيط البيئى حسب وزير البيئة والسياحة الجزائرى شريف رحماني الذى ابلغ جلسة برلمانية ان الخسائر البيئية فى الجزائر تمثل 7 بالمائة من الناتج الداخلى الخام . وقدم الوزيرعرضا حول السياسة البيئية في الجزائر أوضح خلاله ان دراسات متخصصة ذات مؤشرات فنية و تقنية وايكولوجية كشفت عن خسائر سنوية كبيرة ناجمة عن التلوث والسلوكات المضرة بالمحيط البيئي. وافاد بانه تم وضع استراتيجية تتمثل في إطار تشريعي وتنظيمي عصرى يتضمن 15 نصا قانونيا يعنى بحماية البيئة و التنمية المستدامة وانشاء سبع مؤسسات حكومية تعمل على تأطير السياسة البيئية وتوجيهها الى جانب وضع اليات اقتصادية ومالية لتحفيز النشاط الذى لايضر البيئة وإستحداث شبكة تتكون من ستة رسوم وضرائب على عدد المنتجات و الانشطة الاقتصادية الملوثة .

المصدر: **واس**

السعودية ترفع سعر شحنات خام مايو للولايات المتحدة واسيا

قالت أرامكو السعودية ان السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم رفعت سعر البيع الرسمي لصادراتها من الخام العربي الخفيف في مايو أيار الى المشترين في الولايات المتحدة واسيا بينما خفضت أسعار الشحنات المتجهة الى أوروبا. ورفعت السعودية سعر شحنات الخام العربي الخفيف الى الولايات المتحدة أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم 20 سنتا لتصل الى مستوى يقل 40 سنتا للبرميل عن مؤشر أرجوس للخام عالي الكبريت. وقالت الشركة ان سعر بيع الخام السعودي الى شركات التكرير الاسيوية ارتفع 35 سنتا الى ما يقل عشرة سنتات للبرميل عن متوسط خامي عمان ودبي. وجرى خفض سعر الخام العربي الخفيف الى المشترين في شمال غرب أوروبا 1.45 دولار الى ما يعادل المتوسط المرجح لخام برنت ناقصا 3.75 دولار للبرميل.

المصدر: **رويترز**

ليبيا تهدف إلى خصخصة نصف اقتصادها في عشر سنوات

قال مسؤول بمجلس الخصخصة والاستثمار الليبي إن نصف اقتصاد البلاد سيتحول الى القطاع الخاص غضون عشر سنوات مما يخلق فرصا لمستثمرين أجانب لاقتناص أصول في الدولة المصدرة للنفط. وبعد سنوات من انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على الاشتراكية والعزلة الدولية بدأ القائد الليبي معمر القذافي خطوات متقطعة نحو تحرير بعض أجزاء الاقتصاد وبدأ المستثمرون الاجانب في العودة. ومازال يصعب التنبؤ بمناخ الاعمال وصنع القرار بطيء للغاية لكن مسؤولين ليبيين يقولون انهم خصخصوا خلال السنوات العشر الماضية 110 شركات مملوكة للدولة أي ما يعادل ثلث اجمالي الشركات وانهم يرغبون في خصخصة المزيد. وقال عبد الكريم مجج رئيس ادارة المشروعات الاستراتيجية في مجلس الخصخصة والاستثمار في مقابلة مع رويترز "نفضل أن تنسحب الدولة من كل الانشطة الاقتصادية وتركز على صياغة القوانين واللوائح المنظمة." واضاف مجج على هامش قمة الاعمال والاستثمار في ليبيا "أتوقع أن يتحول أكثر من 50 بالمئة من الاقتصاد الى القطاع الخاص في غضون السنوات العشر المقبلة." وتابع "نرغب في وضع 100 بالمئة من الاقتصاد تحت سيطرة مستثمرين من القطاع الخاص لكن مازلنا بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف. وتعتمد سرعة وتوقيت تحقيق ذلك الهدف على اقبال القطاع الخاص وقدرته ونجاحاته." وليس الدافع وراء سياسة الخصخصة في ليبيا الحاجة لرأس المال اذ أن البلاد تملك ثروات ضخمة من أموال النفط. وبدلا من ذلك قال مسؤولون انهم يرغبون في جذب خبرة القطاع الخاص لخلق فرص عمل وتقليص اعتماد البلاد على النفط والغاز. وتظل ليبيا دولة تحمل تحديات للمستثمرين خصوصا بسبب احتمال تغيير القواعد الحكومية دون سابق انذار.

تعليق

كان القذافى قد "دعا إلى إلغاء القطاع العام لأن هذا القطاع يحتاج إلى أناس ذوي مستوى عال جدا من الكفاءة ولديهم وطنية قوية وأخلاق وحرص على مصالح المجتمع". وأكد القذافي أن هذا النظام فشل مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية لأنه اعتمد على "موظفين غير أكفاء لا تهمهم مصالح البلاد". وأوضح أن "إلغاء القطاع العام يشمل النفط الذي هو أساس الثروة في ليبيا بحيث يصبح النفط ملكا للمجتمع تديره شركات ليست ملكا للدولة وإنما لأصحابها من الليبيين بالمشاركة". وأضاف القذافي "ليس من الضروري أن يتولى أصحاب هذه الشركات من الليبيين إدارتها بأنفسهم فبإمكانهم تكليف أي خبير من الخارج بتسيير إدارة هذه الشركات بما يكفل تطوير صناعة النفط من استكشاف وإنتاج وتسويق". وكان القذافي بدأ في السنوات الأخيرة بشكل حذر في فتح اقتصاد ليبيا المركزي التخطيط والمعتمد على النفط أمام القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الأجنبية.

المصدر: رويترز

الإمارات تحتل المرتبة 19 عالمياً في قائمة المصدرين العام الماضي

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الدول المصدرة في العالم بإجمالي صادرات بلغ 644 مليار درهم (175 مليار دولار أميركي) خلال العام الماضي 2009 بحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية. ووفق بيانات المنظمة عن التجارة السلعية خلال العام الماضي جاءت الإمارات في المركز الرابع والعشرين عالميا من حيث إجمالي الواردات والتي بلغت نحو 515 مليار درهم (140 مليار دولار).وباستثناء التجارة البينية في منطقة اليورو التي تضم 27 دولة احتلت الإمارات المرتبة الثالثة عشرة في قائمة المصدرين كما جاءت في المركز السادس عشر في قائمة المستوردين.وتصدرت الصين قائمة أكبر المصدرين في العالم بإجمالي 1.2 تريليون دولار، بحصة إجمالية بلغت 9.6% من حجم الصادرات السلعية في العالم رغم تراجع صادراتها بنسبة 16% فيما احتلت المرتبة الثانية عالميا في قائمة اكبر المستوردين بإجمالي واردات بلغ تريليون دولار وبحصة بلغت 8%. وعربيا، جاءت السعودية في المركز الثامن عشر في قائمة اكبر المصدرين بإجمالي 189 مليار دولار خلال العام الماضي مسجلة تراجعا بلغت نسبته 40% مقارنة بصادراتها خلال العام 2008، كما جاءت المملكة في المركز الثلاثين عالميا في قائمة اكبر المستوردين في العالم بإجمالي 92 مليار دولار وبنسبة تراجع 20%.

تعليق

بعض الاقتصاديون يرون ان الدول الخليجية والعربية تملك الكثير من مقومات القوة، إلا أنها رغم ذلك لم تستفد منها بالمستوى المأمول، ويكفي أن نعلم أن التجارة العربية البينية كنسبة لم تحقق زيادة ملحوظة رغم توافر الإمكانيات، ومن الأمثلة للتدليل على ذلك أن نسبة التجارة العربية البينية خلال اثني عشر عاماً لم تتحرك تحركاً يمكن أن يشار إليه، إذ بلغت (9.4%) عام 1990 و(9.5%) عام 2002. وللتحول إلى قوى مؤثرة يجب الاستثمار بكل الوسائل لبناء وتسهيل التجارة البينية الخليجية والعربية ولعل من أهم هذه الوسائل حركة النقل والمواصلات.

المصدر: **:** الاتحاد

الإمارات تعالج 4 قضايا إغراق من الهند وأمريكا

أعلن عبدالله سلطان الفن مستشار قطاع الصناعة في وزارة الاقتصاد أن الدولة واجهت العام الماضي 5 قضايا إغراق، ثلاث منها رفعت عليها من الهند وواحدة لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب الفن انتهت الدولة من معالجة جميع القضايا المرفوعة من الهند، وتم التوصل إلى حل نهائي في القضية الأمريكية، فيما لا تزال قضية الاتحاد الأوروبي قيد التحقيق والمتابعة . أوضح الفن أن قضايا الإغراق قد ازدادت العام الماضي، نتيجة للأزمة العالمية التي أوجدت ركوداً وتباطؤاً، دفع الحكومات إلى فرض حمائية أو تقييد على أسواقها، حرصا على حصة ومصالح شركاتها المحلية فيها . لافتا إلى أن قضايا الإغراق التي تواجهها الإمارات تشترك فيها مع دول مجلس التعاون، على اعتبار أن هذا النوع من القضايا يرفع (ضد أومن) دول مجلس التعاون الخليجي ككل .

تعليق

يقصد بالإغراق (Dumping) في المفهوم الشائع إنتهاج دولة ما أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التميز بين أسعار بيع السلع في الداخل من ناحية أسعار تصديرها ألي الخارج من ناحية أخرى ، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة ألي الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده السلعة في الداخل مضافاً إليها نقل السلعة عند تصديرها وقد عرفت المادة (6) من الإتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) الإغراق بانه الإجراءات التي تدخل بموجبها منتجات دولة ما سوق دولة أخرى بأقل من القيمة الاعتبارية للمنتجات . وتوضح الجات القيمة الاعتبارية : بإنها سعر التصدير الذي يعتبر أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافاً إليه تكاليف (البيع بالإضافة إلى هامش ربح معقول) . اما عن أسباب الإغراق : 1 - أسباب اقتصادية عامة تتعلق بالكساد العالمي وتراكم المخزونات تامة الصنع او نصف المصنعة 2 - أسباب نقدية ومالية تتعلق بالحاجة إلى النقد الأجنبي من قبل اقتصاد السوق المغرق 3 - أسباب استراتيجية تتعلق بالمنافسة الأجنبية للسلع الاغراقية 4 - أسباب فنية تتعلق بمدى تطور الكفاية الإنتاجية في الأسواق المستوردة 5 - دوافع اختيارية ترتبط بقيام اتحادات صناعية غير ذات قوة تنافسية كبيرة

المصدر: **:** الخليج

المصارف تطالب بتعديل مستويات السيولة لتعزيز الإقراض

طالب مسؤولون بمصارف الإمارات، المصرف المركزي بإحداث تبديل في إجراءات التحكّم بالسيولة الأساسيّة قبل خفض معدّلات الفائدة المتداولة بين المصارف للمساعدة على إنعاش مجال منح القروض. ونقلت داو جونز عن مصرفيين قولهم إنه في اجتماع مع المصرف المركزي أصرّت المصارف على أن نسبة القروض إلى الموارد المستقرة بحاجة إلى تحديث للمساعدة على خفض معدّلات الفائدة. ونشأ هذا الإجراء القانوني منذ أكثر من عشرين عاماً وهو يفرض حجم كل دفتر قروض لدى المصارف عبر ربطه بموارد مستقرة تشمل ودائع العملاء واحتياطات رأس المالي. وقال مسؤول مصرفي حضر الاجتماع: اجتمعنا مع مسؤولي المصرف المركزي وتم الاتفاق على أن المصرف سيعاود دراسة مسألة تعديل نسبة الموارد المستقلة ليرى إن كانت لا تزال مجدية. وأضاف: قد لا تكون هذه النسبة متماشية مع سوق اليوم فهي تنطوي على وقائع مالية مختلفة عما كانت عليه منذ 20 أو 25 عاماً. ووفقاً لما ورد على الموقع الإلكتروني لمصرف الإمارات المركزي يجب أن تساوي القروض التي تمنحها المصارف نسبة 100% من «الموارد المستقرة». ويتم تعريف هذه الموارد على أنها احتياطات رأسمال حر.

المصدر: **البيان**

المصرف المركزي : تراجع المشتريات ببطاقات الائتمان 15% إلى 5 مليارات درهم

انخفضت قيمة المشتريات الإلكترونية التي جرت عبر بطاقات الائتمان العام الماضي بنسبة 15% إلى 5.05 مليار درهم، بحسب بيانات المصرف المركزي. وسجل عدد المعاملات تراجعا طفيفاً بلغت نسبته 3.4%، حيث بلغت 12.08 مليون معاملة أجراها المستهلكون العام الماضي مقارنة بـ12.57 مليون معاملة عام 2008، مما يشير الى انخفاض قيمة سلة مشتريات المستهلكين. وتشير الاحصاءات الصادرة عن "المركزي" إلى أن عام 2008 سجل أكبر قيمة مشتريات عبر بطاقات الائتمان منذ العام 2005، فيما سجل أكبر عدد معاملات في هذا القطاع عام 2007 والبالغ 14.25 معاملة، لكن قيمتها كانت 5.74 مليار درهم، أي أدنى بقليل مقارنة مع القيمة المسجلة عام 2008.ومع أن قيمة المشتريات وعدد المعاملات المسجلة ببطاقات الائتمان في هذا القطاع تراجعت العام الماضي إلى أدنى من مستوياتها عام 2007، إلا أنها تماسكت عند مستويات أعلى مما كانت عليه في عامي 2006 و2005 بنسب ملحوظة تتجاوز 20%.وكانت قيمة المشتريات الإلكترونية باستخدام بطاقات الائتمان بلغت عام 2006 نحو 4.2 مليار درهم، فيما بلغت عام 2005 نحو 4 مليارات درهم.

المصدر: **الاتحاد**

إعمار تخطط لتحويل قروض بـ 4.5 مليار درهم لتمويل طويل الأجل

قالت مصادر في شركة إعمار العقارية ومقرها دبي إن الشركة تخطط لإعادة ترتيب غالبية القروض المستحقة عليها هذا العام. ووفقاً لصحيفة " Emirates Business 24|7" فإن الشركة تخطط لترحيل معظم قروضها المستحقة خلال العام الحالي وتحويلها إلى قروض طويلة الأجل.وتبلغ القروض الإجمالية لشركة إعمار بالإضافة لفوائدها 8.625 مليار درهم، يستحق منها 4.5 مليار درهم خلال 2010.وكانت إعمار قد حصلت على أكثر من نصف هذه القروض نهاية ديسمبر الماضي، وتستحق خلال 12 شهراً.وقال متحدث باسم شركة إعمار العقارية إن الشركة سوف تسعى لتحويل هذه القروض قصيرة الأجل لقروض طويلة الأجل لتمويل مشاريع إعمار الدولية في عام 2011". وقالت متحدثة من شركة إعمار في رسالة عبر البريد الإلكتروني "موقف ديون إعمار مريح جداً، فالديون ليست كبيرة، وهي واحدة من الديون الأقل بين أقرانها، وهي لا تمثل ضغط على الشركة، وتأجيل الاستحقاق سيكون جسراً لتمويل المشروعات طويلة الأجل". ولم تعط المتحدثة أي تفاصيل حول المشروعات التي سيتم تمويلها في 2011.

تعليق

شركة اعمار تاريخ التأسيس: 23/06/1997 رأس المال المدفوع (درهم إماراتي): 6,091,238,503 القيمة الإسمية للسهم (درهم إماراتي): 1.00 الخزينة:
عدد الموظفين: 5000 المساهمين الرئيسيين حكومة دبي 31.22%
النشاط يتمثل النشاط الرئيسي لشركة إعمار العقارية في التطوير العقاري وحيازة وإدارة العقارات التجارية والسكنية. مقر الشركة في دبي، وتعتبر جزء من مؤشر داو جونز تيتانز العربي. تمتلك إعمار 30% من أسهم بنك دبي، الذي يركز على قطاع التجزئة والخدمات المصرفية التجارية، كما تعتبر أكبر مساهم في شركة أملاك للتمويل والتي تعتبر الشركة الرائدة في مجال التمويل الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: **الاسواق نت**

الاغراق

أولاً: تعريف الإغراق:

يعرف الإغراق بأنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدّر، وتشكل الفروقات في الأسعار هذه تجارة غير منصفة تسبب ضرراً للإنتاج في الدولة المستوردة وقد يصل سعر المبيع في الدولة المستوردة إلى مستويات منخفضة جداً وما دون التكلفة يستهدف بشكل مقصود إزالة منافسين يصنعون منتجات شبيهة أو يؤخر قيام صناعة بسبب وجود واردات من السلعة بأسعار إغراق. وفي أغلب الحالات يجب أن تتخذ سلسلة طويلة من التحليلات المعقدة لمعرفة السعر المناسب في سوق البلد المصدر وهو ما يعرف بالقيمة العاديّة، ومعرفة السعر المناسب في سوق البلد المستورد وهو ما يعرف بسعر التصدير، وتحديد أسلوب مقارنة مناسب بين السعرين. إن الإغراق عادة ما يحدث من دول تكون قيمة عملاتها أقل من قيمة عملة الدول المستوردة مقارنة بأسعار العملات الصعبة، مثل العملتين الصينيّة والتركيّة. ونادراً ما يحدث الإغراق من دول تتمتع عملتها بسعر تحويل مرتفع أمام العملات الصعبة ومن المعروف أن إحدى الوسائل التي تتبعها الدول لتنميّة الصادرات هي تخفيض قيمة العملة المحليّة مقابل العملات الصعبة.

ثانياً: شروط الإغراق وعناصره:

تتمثل الشروط التي يجب أن يؤخذ بها في نظام الإغراق في الآتي:

1. أن يفترض نظام الإغراق إنتاجاً تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الكبيرة، أي وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، إذ إن عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي إلى بيع السلع في الأسواق الدولية بسعر أقل من تكاليف إنتاجها.
2. أن يفترض نظام الإغراق إمكانية البيع في السوق المحلية بسعر يحقق أقصى الأرباح مما يؤدي به إلى فرض الضرائب الجمركية الشديدة على الاستيراد على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أسعار السلع المحلية. وتتمثل عناصر الإغراق وفقاً لنظام الجات في التالي:

أ. الفعل غير المشروع (أي واقعة الإغراق) : وبهذا الخصوص تم التعرض للمسائل الثلاث التالية :

• فعل الإغراق . • الفعل غير المشروع . • أسس التحكم بعدم المشروعية .

ب. حدوث الضرر (أي نطاق المتسع) وهنا تم التعرض للعنصرين التاليين :

• زيادة حجم الواردات . • الأثر اللاحق للواردات على المنتجين المحليين .

ج. توافر علاقة سببية بين الإغراق والضرر .

ثالثا: كيف يتم حساب الإغراق:

يتحقق الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج أقل من قيمته العادية ويكون الفرق بينهما هو هامش الإغراق. ويمكن معرفة القيمة العادية للمنتج بمعرفة سعره في مجرى التجارة العادي عندما يخصص للاستهلاك في سوق البلد المصدر، ولكن في حالات عديدة قد يكون من غير الممكن تحديد القيمة العادية على هذا النحو البسيط (عندما لا يوجد مبيعات للمنتج في سوق بلد التصدير).لذا يلجأ إلى سعر مقارن للمنتج المثيل عندما يصدر إلى دولة ثالثة مناسبة. أو يمكن اللجوء إلى حسابات القيمة العادية المركبة والتي تحسب على أساس تكلفة الإنتاج مضافاً إليها تكلفة البيع والتسويق والتكلفة العمومية والمصاريف الإدارية والأرباح وعناصر وتفاصيل أخرى تتعلق بالحسابات. أما سعر التصدير فيمكن معرفته من سعر الصفقة التي يبيع بها المصدر الأخير للمستورد، ولكن كما هو الحال مع القيمة العادية فان سعر هذه الصفقة قد لا يكون مناسباً لأغراض المقارنة (مثلا عندما تكون صفقة التصدير قد تمت مقايضة) لذا يتم اللجوء في هذه الحالة إلى سعر التصدير المركب والذي يتم تحديده على أساس السعر الذي تكون عنده تمت إعادة بيع أول منتجات مستوردة لمشتر مستقل أو لم يتم إعادة بيعها كواردات فإنه يمكن اتخاذ أي أساس معقول يمكن بواسطته حساب سعر التصدير.

رابعا: مخاطر الإغراق:

إن مخاطر الإغراق كثيرة ومتنوعة منها ما يؤدي إلى إغلاق المصانع المحليّة وانخفاض طاقتها الإنتاجية، وارتفاع نسبة البطالة، ونزف العملات الأجنبيّة إلى خارج البلاد والآثار والمقاييس الصحيّة الخاصة في مجال المواد الغذائيّة، عدا عن تدميرها للاقتصاد الوطني والآثار الضارة على اقتصاد المستهلك من حيث الجودة لهذه المنتجات بسبب رخص الثمن والتهافت على شرائها.

وتختلف مخاطر الإغراق حسب أنواع الإغراق حيث يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع للإغراق هي:

1. **الإغراق العارض (الفجائي):** يفسر هذا النوع من الإغراق بأنه: الإغراق الذي يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من سلعة معينة في فترة آخر الموسم إذ تطرح في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة. كما أن المنتجين المحليين قد يخطئون في تقديرهم لنطاق السوق المحلية ويضطرون إلى التخلص من فائض الإنتاج في السوق الدولية حتى لا يضطرون بالتالي إلى خفض أسعارهم في الداخل ثم العمل بعدئذ على رفعها. ويعتبر الإغراق العارض من أكثر أشكال الإغراق خطورة لأنه يبدأ متخفياً في صورة انخفاض في الأسعار ثم ما يلبث أن يظهر في صورة ارتفاع حاد في الأسعار.
2. **الإغراق قصير الأجل:** يهدف هذا النوع من الإغراق إلى تحقيق هدف معين إذ ينتهي بمجرد تحقيق هذا الهدف، ومن الأمثلة على هذا النوع من الإغراق: التخفيض المؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق كبيرة، إلا أنه يقبل تحملها حتى يتحقق الهدف ثم يعود المنتجون

لتعويض ما أصابهم.

3. **الإغراق الدائم:** يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه دائم ولا يمكن أن يقوم على أساس تحمّل الخسائر، ويفترض هذا النوع وجود احتكار في السوق المحلية ويعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية لتخفيف حدة المنافسة الدولية، فالحواجز الجمركية تولد الاحتكار والاحتكار يولد الإغراق.

خامسا: مكافحة الإغراق:

حتى يمكن أن يكافح الإغراق لمنتج ما يجب أن تتحقق ثلاثة أركان هي:

1- أن تثبت التحقيقات وجود إغراق من ذلك المنتج

2- أن تثبت التحقيقات وقوع ضرر مادي على الصناعة المحليّة التي تنتج منتجاً مثيلاً لذلك المنتج المغرق

3- أن يكون وقوع ذلك الضرر بسبب وجود ذلك الإغراق أي أن لا يكون الضرر قد وقع بسبب عوامل أخرى (وهو ما يسمى بعلاقة السببيّة). وإذا ما تحققت تلك الأركان تتخذ رسوم لا تزيد عن هامش الإغراق عند دخول المنتج من المنافذ الجمركيّة للبلد المستورد، وتسمى هذه الرسوم برسوم مكافحة الإغراق. أو قد يطبق نظام الحصص في الاستيراد حيث تحدد كميات محددة لإدخالها إلى البلد أو قد يشترط عدم دخول هذه المواد إذا كانت تحظى بالدعم من أجل تصديرها في بلد إنتاجها، ولكن أفضل وسيلة لمكافحة الإغراق هو فرض الرسوم الجمركية بما يقابل هامش الإغراق. وعلى الرغم من القواعد الإجرائية المهمة التي وضعتها اتفاقيّة مكافحة الإغراق فيما يتعلق بالتحقيقات فإن هذه القواعد وكيفيّة إجرائها في حد ذاتها لا تفي بجميع أوجه التحقيقات ولا بدّ من تأمين الإطار القانوني والفني المناسب على الصعيد المحلي والاستجابة إلى الإجراءات خلال فترة زمنيّة محددة. لذا قد يكون من الضروري سن تشريعات إضافية في سبيل القيام بالتحقيقات بناء على قواعد منظمة التجارة العالميّة وتؤكد الاتفاقيّة على ضمان اتفاق تشريعات البلدان الأعضاء مع بنود الاتفاقيّة.

سادسا الصين و السعودية

قامت وزارة التجارة الصينية في 25 يونيو 2009 برفع قضية مكافحة الإغراق ضد السعودية وماليزيا وإندونيسيا بحجة أن هذه الدول تقوم بتصنيع مادة الميثانول من النفط وتصديرها إلى الصين بأسعار تقل عن أسعار بيعها في الأسواق المحلية لهذه الدول، مما ألحق الضرر المزعوم بمنتجي الميثانول من الفحم في المصانع الصينية. لم تكن أسباب رفع هذه القضايا واضحةً ومعروفةً في ذلك الوقت، خاصة أن الدول المتهمة بالإغراق هي من الدول الصديقة للصين والتي ترتبط معها بالعلاقات التجارية المميزة. أما اليوم، وبعد صدور التقارير الرسمية لمراقبي أسواق الطاقة والبتروكيماويات، والتي ورد آخرها يوم الأربعاء الماضي في مجلة "إينيرجي تريبيون"، تجلّت الحقائق لتكشف الستار عن ملابسات هذه القضايا، ولتؤكد أن الصين ارتكبت خطأً فادحاً بحق شركائها في التجارة العالمية.كشفت هذه التقارير أن الصين تصدرت في السنوات الثلاث الماضية قائمة أكثر دول العالم استهلاكاً لمادة الميثانول المصنوع من الفحم، وبكميات فاقت 12 مليون طن سنوياً في عام 2008م، وهي ضعف ما كانت تستهلكه الصين في عام 2005م. وصاحب هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاك ارتفاع طاقة إنتاج الصين من هذه المادة إلى 28 مليون طن في عام 2008، والتي قد تصل خلال هذا العام إلى 30 مليون طن، لتساوي 4 أضعاف ماكانت تنتجه الصين من الميثانول في 2005. وأوضحت التقارير أن هذا الارتفاع الكبير في الإنتاج والاستهلاك الصيني جاء نتيجة قيام الحكومة الصينية بتوفير الدعم المحظور لمنتجي ومستهلكي مادة الميثانول، من خلال منح 370 دولارا أمريكيا لكل سيارة يقوم مالكها بتحويل نظامها التشغيلي من مستهلك لمشتقات النفط إلى مستهلك لمادة الميثانول الناتجة عن الفحم بنسبة لا تقل عن 85%. وتهدف الصين من وراء هذا الدعم إلى تخفيض استهلاك سياراتها ومركباتها من منتجات النفط المستوردة والتي تكلّف الميزانية الصينية ضعف تكلفة الميثانول المنتج من الفحم في المصانع الصينية. إلا أن منتجي الميثانول من الفحم في الصين فوجئوا في العام الماضي بانخفاض أسعار النفط ومشتقاته إلى الثلث تقريباً، مما أدى إلى زيادة واردات الصين من الميثانول النفطي المصنوع في السعودية وماليزيا وإندونيسيا، لكونه أصبح منافساً قوياً للميثانول الفحمي الصيني الذي ارتفع سعره إلى 660 دولاراً للطن الواحد. وأكدت التقارير أن هذه المنافسة القوية أدت إلى تراجع صناعة الميثانول الصيني بشكل ملحوظ منذ مطلع العام الحالي، حيث توقفت 70% من المصانع الصينية عن إنتاجه نظراً لعدم قدرته على منافسة أسعار المنتجات المثيلة المستوردة من الدول النفطية، وعلى رأسها السعودية. ولتخفيف وطأة المنافسة الشديدة بين الميثانول السعودي والماليزي والإندونيسي المصنوع من النفط، والميثانول الصيني المصنوع من الفحم والمدعوم من قبل الدولة، لجأت الصين نزولاً عند رغبة مصانعها إلى رفع قضايا مكافحة الإغراق . في 7 مايو من العام 2009 صدر تقرير إدارة مكافحة الإغراق التابع لهيئة حسم المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية. لأول مرة في تاريخ النظام التجاري العالمي تتربع الصين عرش أكثر الدول الممارسة للإغراق في العالم. فاق عدد المنتجات الصينية المتهمة بالإغراق في الأسواق العالمية 4000 منتج من كافة أنواع السلع الكهربائية والإلكترونية والبلاستيكية والغذائية والدوائية والمنسوجات والملابس. في العام الجاري فقط وصل عدد دعاوى الإغراق المرفوعة ضد الصين 500 قضية من قبل 30 دولة. لتاريخه خسرت الصين 86% من هذه الدعاوى وما زال الباقي رهن القضاء التجاري الدولي، مما قد يكبد الصين غرامات مالية ضخمة.